الأمم المتحدة

A/55/472

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

متابعة المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة

تقرير الأمين العام*

أولا – مقدمة

١ - أهابت الجمعية العامة، في قرارها ٥٤/١٤٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بحكومات بلدان رابطة الدول المستقلة أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتعزيز جهودها وتعاونها المتبادل المتصل بمتابعة المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة (مؤتمر رابطة الدول المستقلة) (جنيف، ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦)، ورحبت بالنتائج الإيجابية التي حققتها تلك الحكومات في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر (A/51/341 و Corr.1، المرفق، التذييل). وهذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية ٥٤/١٤٤، الذي طلبت فيه إلي أن أقدم إليها تقريرا في دورتها الخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

* كان إنجاز هذا التقرير متوقفا على تلقي مدخلات من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الشراكة مع المكاتب الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

271000 271000 00-68519 (A)

ثانيا – تنفيذ برنامج العمل

٢ – طبقا لما نص عليه برنامج العمل، كانت سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ هي السنة الأخيرة لمتابعة أعمال مؤتمر رابطة الدول المستقلة. وقد ظلت آليات المتابعة التي أنشئت داخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، تضطلع بالتعاون مع الدول المعنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بمهمة التأكد من تنفيذ برنامج العمل. وأحرزت عملية المؤتمر تقدما ملموسا بشأن عدد من المسائل المحددة في برنامج العمل وحققت أهدافها الأساسية، وهي: توفير محفل دولي موثوق لتبادل المعلومات ومواصلة الحوار البناء بشأن مشاكل تشريد السكان، وإثارة الاهتمام الدولي واستعراض المسائل المتصلة باللاجئين والهجرة القسرية وغيرها من حركات الهجرة في المنطقة، وإيضاح الفئات موضع الاهتمام، وصياغة استراتيجية متكاملة، فضلا عن إدارة حركات الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، أعطت عملية المؤتمر دفعة أنشطة تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وأدت إلى قيام شراكات بالغة الأهمية.

٣ – ووفقا لما طلبته الجمعية العامة، تميزت السنة الرابعة والأخيرة لتنفيذ برنامج العمل بمواصلة تعزيز التعاون والشراكات التعاضدية فيما بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بهدف تحسين معالجة المسائل المتباينة والمعقدة التي يتضمنها برنامج العمل. وقد سلم بأن أحد المنجزات الملموسة في هذا الصدد هو تنامي مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية متابعة أعمال مؤتمر رابطة الدول المستقلة ومواصلة هيكلة أنشطتها حول المسائل المواضيعية. كما أن تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية قد أسهم في بناء المجتمع المدني في البلدان المعنية. ومما ساعد على إحراز تقدم ملموس في المجالات موضع الاهتمام في عملية المؤتمر تعزيز الشراكات القائمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسساتها، مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية، ومجلس أوروبا، وفي بعض الحالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعما للحكومات المعنية.

٤ – وقد أسهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن طريق الدور الذي تضطلع به في مجال الدعوة، في زيادة الوعي لدى حكومات المنطقة بضرورة معالجة مشاكل اللاجئين وملتمسي اللجوء عن طريق إيجاد أطر تشريعية ومؤسسية فعالة ومتساوقة مع المعايير الدولية. ومنذ بداية عملية المتابعة، انضمت أربعة بلدان إلى اتفاقية عام ١٩٥١[١] وبروتوكول عام ١٩٧٦[٢] بشأن مركز اللاجئين، وهي: تركمانستان وجورجيا وقيرغيزستان وكازاخستان. وكان قد انضم إلى هذين الصكين الدوليين قبل المؤتمر كل من الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان. ويجري الاستعداد حاليا في بيلاروس للانضمام إليهما، بينما يتزايد الإدراك في جمهورية مولدوفا لضرورة اتخاذ هذه الخطوة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري في كازاخستان حاليا إتمام المراحل النهائية للإعداد للانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن مركز الأشخاص عديمي الجنسية[٣] واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية[٤]. ومعظم بلدان رابطة الدول المستقلة إما أنه اعتمد من قبل تشريعات جديدة أو منقحة بشأن اللاجئين (الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجورجيا وطاجيكستان) أو يعكف حاليا على صياغة تشريعات جديدة (جمهورية مولدوفا وقيرغيزستان وكازاخستان).

٥ – وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم قدر وفير من المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإدماج إلى اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص الذين

أرغموا على تغيير أماكن إقامتهم والشعوب التي رُحلت في السابق في بلدان رابطة الدول المستقلة، وذلك في إطار البرامج القطرية الجارية، وبالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. ففي الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، كُرس قدر كبير من المساعدة للأشخاص الذين أرغموا على تغيير أماكن إقامتهم، الذين يشكلون أكبر فئة من الفئات موضع الاهتمام المحددة في برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أدت المفوضية دورا رئيسيا في الجهود المشتركة بين الوكالات التي استهدفت تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا في شيتيا بعد تشريدهم من شيشانيا (الاتحاد الروسي). وأسهمت المفوضية أيضا إسهاما ملموسا في إيجاد حلول لمشاكل التتار الكريميين الذين أبعدوا سابقا ثم عادوا بالفعل إلى كريميا (أوكرانيا)، بما في ذلك المشاكل المتصلة بمركزهم القانوني. ووفقا لما ورد في تقرير العام الماضي، تمكن كل الأشخاص عديمي الجنسية قانونا، البالغ عددهم ٢٥ ١٩٠ شخصا من المنتمين إلى الشعوب المرحلة في السابق في كريميا، من الحصول على الجنسية في أوكرانيا، ولا تزال هذه العملية مستمرة. وهذا مجال من المجالات التي بدأت تبرز فيها ثمار التعاون القوي بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا والمؤسستين ذواتي الصلة التابعتين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية). ونتيجة للجهود المتعاضدة التي بذلتها أساسا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوض السامي المعني بالأقليات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والحكومات المعنية، أسهم مؤتمر رابطة الدول المستقلة في جعل قائمة الاهتمامات الدولية تتضمن ضرورة إيجاد حلول للمشاكل الخطيرة التي تجابه فئة أخرى من فئات الشعوب المرحلة في السابق، هي فئة المشكاتيين والترك المشكاتيين، كما أسهم في إبراز هذه الضرورة.

٦ - وهناك أنواع أخرى من الأنشطة أنشأتها تحديدا عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة، وجرى تدريجيا إدماجها في صميم العمليات القطرية ذات الصلة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد ركزت هذه الأنشطة أساسا على المساعدة القانونية وبناء القدرات والأنشطة التدريبية لمساعدة دول المنطقة على تعزيز تنفيذ برنامج العمل، واستهدفت كفالة إنشاء نظم مستدامة للجوء وإجراءات مستدامة لتحديد مركز اللاجئ. وأقامت أغلبية الدول حاليا هياكل إدارية وطنية للتعامل مع اللاجئين وإجراءات وطنية لتحديد مركز اللاجئ. وكرس قدر كبير من الجهود لتحسين هذه الإجراءات عن طريق التعاون بين المفوضية والحكومات، بهدف جعلها متسقة مع المعايير الدولية، فضلا عن سد ثغرات التنفيذ. وواصلت المفوضية أيضا بذل جهود كبيرة في مجال أنشطة بناء القدرات فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الوطنية في المنطقة، وذلك بجملة وسائل من بينها صندوق المنظمات غير الحكومية الذي دخل طور التشغيل منذ عام ١٩٩٧.

٧ - وبفضل الدعم المحدد من المنظمة الدولية للهجرة، أحرز تقدم ملموس في إنشاء نظم وطنية لإدارة الهجرة في عشرة من بلدان المنطقة. وتمثل مشاكل الهجرة غير النظامية شاغلا متناميا، تتصدى له المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة الحكومات في إقامة نظم تتميز بالفعالية والرشاد والرفق لإدارة الهجرة. وقد أدت البرامج المتعلقة ببناء القدرات في مجال إدارة الهجرة إلى تعزيز التنسيق المؤسسي، وتحسين عملية رسم السياسات الوطنية، وتيسير صوغ وسن تشريعات للهجرة تتماثل مع المعايير الدولية، وتعزيز التطوير الإجرائي لإدارة الهجرة. أما ثغرات التنفيذ القائمة بين الأطر التشريعية والمؤسسية وما يناظرها من التدابير التنفيذية فستجري معالجتها عن طريق برامج تجريبية لإدارة الحدود تهدف إلى التعزيز التنفيذي لإدارة الهجرة وتمثل في الوقت نفسه وسيلة عملية لاستحثاث المزيد من التحسينات

المعيارية. ويجري توسيع نطاق هذه المبادرات لتشمل مشاريع مشتركة عبر الحدود تؤدي إلى توسيع نطاق التعاون بين الدول المتجاورة لتحسين فعالية عمليات إدارة الهجرة وكفاءتها. ويوجه الاهتمام أيضا بصورة متزايدة إلى مسألتي تهريب البشر والاتجار بهم، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال.

٨ - وقد رحبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالاهتمام المتواصل المكرس في عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشاركت مفوضية حقوق الإنسان في عدد من الأنشطة الداعمة لأهداف عملية المؤتمر وبرنامج عمله. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد برنامج التعاون التقني التابع لمفوضية حقوق الإنسان، الذي يهدف إلى إنشاء مؤسسات وقدرات وطنية بشأن حقوق الإنسان أو تعزيز المؤسسات والقدرات القائمة. ويشمل هذا البرنامج مشاريع تم الاضطلاع بها ومشاريع أخرى جار حاليا الاضطلاع بها، وذلك في الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، كما أن هناك مشاريع مقترحة من هذا القبيل في عدد آخر من البلدان. وقد أولي اهتمام خاص لأزمة التشرد فيما يتعلق بشيشانيا، بما في ذلك الزيارة التي قام بها للمنطقة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والقرار ذو الصلة الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان[٥]. وفي جنوبي القوقاز، قام ممثلي الخاص المعني بالمشردين داخليا، الذي تتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم الخدمات اللازمة لإنجاز ولايته، بزيارة بلدان المنطقة، ويذكر منها أرمينيا وجورجيا، وأجرى سلسلة من الدراسات، وشارك في حوار استهدف إيجاد حلول للمشاكل ذات الصلة مع الأطراف الفاعلة المعنية. وعقدت في تبليسي في أيار/مايو ٢٠٠٠ حلقة عمل إقليمية بشأن المشردين داخليا، شارك في رعايتها مشروع مؤسسة بروكنغز، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس النرويجي المعني باللاجئين. واستعرضت حلقة العمل حالة التشرد الداخلي في منطقة جنوبي القوقاز، وبخاصة التكوين البنيوي للمشردين وأحوالهم ودور مختلف الأطراف الفاعلة في معالجة هذه الأحوال.

٩ - ونشط ممثلي أيضا في منطقة رابطة الدول المستقلة، حيث ركّز على ضرورة إيجاد حلول لفئة المشردين داخليا، المدرجة في برنامج العمل بوصفها من الفئات موضع الاهتمام، خصوصا في منطقة جنوبي القوقاز. وأولي اهتمام خاص لـ''النهج الجديد'' الذي صاغه في جورجيا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، والذي أيّدته الحكومة. ويمثّل التركيز على إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية في جورجيا جزءا لا يتجزأ من هذا النهج.

١٠ - أما المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق)، التي تشكّل أداة قيِّمة في مجال تحقيق أهداف مؤتمر رابطة الدول المستقلة، فقد اكتسبت قدرا ملموسا من الاعتراف بها. وقد عمد ممثلي إلى حث الحكومات في منطقة رابطة الدول المستقلة والمنظمات غير الحكومية على أن تتعرف بقدر أكبر على المبادئ التوجيهية وأن تعيد النظر في أعمالها وتشريعاتها وإجراءاتها الوطنية على ضوء تلك المبادئ. وشملت قائمة الأولويات أيضا مسألة الحاجة إلى صوغ نُهج إقليمية فعالة وطرائق للتعاون المكثّف من أجل تحقيق نتائج لها صفة الدوام فيما يتعلق بمشاكل المشردين داخليا.

١١ - ومع أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم يشارك مشاركة مباشرة في التحضير لمؤتمر رابطة الدول المستقلة ولا في متابعة أعماله، فإنه يواصل دعم المبادرات التي يقوم بها ممثلوه الميدانيون لتنفيذ برنامج العمل في بلدان رابطة الدول المستقلة، وخصوصا في الاتحاد الروسي وجورجيا

وطاجيكستان. وتشمل هذه الأنشطة تنسيق المساعدة الإنسانية، والتنبيه المبكِّر والتأهب، والدعوة للمبادئ الإنسانية، وتعبئة الموارد. وانصب التركيز في الاتحاد الروسي أساسا على تقديم المساعدة إلى المشردين في منطقة شمالي القوقاز. وفي طاجيكستان، تركزت الجهود على تحقيق استجابة منسقة للأزمة الإنسانية، تشمل اتخاذ تدابير منسقة للتأهب لأي حالة من حالات الطوارئ.

١٢ - وأكدت دول المنطقة من جديد رغبتها واستعدادها لمعالجة المشاكل المتصلة بالجنسية وانعدام الجنسية، على الرغم من أن دولتين فقط من دول المنطقة، هما أذربيجان وأرمينيا، هما اللتان صدقتا على اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن مركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، إلى جانب أن كازاخستان تتخذ حاليا بعض التدابير التحضيرية الداخلية للانضمام إلى هذين الصكين مستقبلا. ويتضح هذا الاتجاه في توثيق التعاون فيما بين الدول بشأن هذه المسألة، مقرونا بتقديم الدعم من المنظمات الدولية وتنقيح تشريعات الجنسية في بعض البلدان لتصبح متساوقة مع المعايير الدولية. وقد اعتمد مجلس أوروبا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ توصية مفيدة بشأن تجنب حدوث حالات انعدام الجنسية وخفض ما يوجد منها.

١٣ - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا بنشاط أيضا على تحقيق الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني، ووضع إطار قانوني على الصعيد الوطني يحدد مركزها، وتهيئة بيئة تمكِّن تلك المنظمات من القيام بدور أكثر نشاطا في تنفيذ ومتابعة أعمال مؤتمر رابطة الدول المستقلة. وبفضل عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة، أقامت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أواصر قوية فيما بينها وقدمت مساهمات كبيرة من خلال مشاركتها النشطة في اجتماعات الفريق التوجيهي لمؤتمر رابطة الدول المستقلة. وقد أنشئت في إطار المنظمات غير الحكومية أفرقة عاملة مواضيعية تواصل عملها حاليا، وتركِّز على بعض المسائل الرئيسية مثل قانون اللاجئين وحمايتهم، وحل الصراعات، والأطر المؤسسية والتشريعات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، والمساعدة الإنسانية، والإدماج/إعادة التوطين/العودة إلى الوطن، وأضيفت إلى ذلك مؤخرا مسألة الشعوب المرحّلة في السابق. وتشارك المنظمات غير الحكومية مشاركة متزايدة في رصد وتكملة الإجراءات الحكومية عن طريق الدعوة إلى احترام معايير حقوق الإنسان وقيم التسامح، والدفاع عن حقوق الأقليات، وتقديم المساعدة الإنسانية، والدعوة إلى توفير الحماية للمشردين قاطبة. ويضطلع مجلس أوروبا بدور رائد في التشجيع على سن تشريعات بشأن المنظمات غير الحكومية في رابطة الدول المستقلة تتسق مع المعايير الدولية والإقليمية. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون الوثيق مع مجلس أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بمساعدة حكومات المنطقة على الإلمام بالمعايير الدولية والإقليمية، باعتبار ذلك جزءا من الجهود المبذولة للتشجيع على سن تشريعات بشأن المنظمات غير الحكومية. ومن المساهمات الجديرة بالذكر في هذا المجال قيام مجلس أوروبا بتعميم المبادئ التوجيهية بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، التي صدرت أول ما صدرت في تموز/يوليه ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة الدولية للهجرة في جهود بناء المجتمع المدني عن طريق تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية في منطقة جنوبي القوقاز وساهمت أيضا في إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات التخطيط الحكومية في منطقة وسط آسيا.

١٤ - وفي حين أن المنطقة لم تشهد بعد مشاركة رائدة من جانب المؤسسات المالية الدولية في دعم برنامج العمل، فإن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشاركان

مشاركة نشطة في بعض المجالات، في أذربيجان على سبيل المثال.

١٥ - وفي ميدان التعليم، هناك جهود مستمرة تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تشارك مشاركة نشطة في متابعة أعمال مؤتمر رابطة الدول المستقلة. ومما يثير قلق اليونسكو بوجه خاص أن المشاكل المرتبطة بالتشريد القسري للسكان وتحركات الهجرة بوجه عام تمثِّل عقبات محتملة أمام إعمال الحق في التعليم، ومن ثم فإنها تدعم عددا من المشاريع المحددة في المنطقة، أهمها في أوكرانيا وطاجيكستان وكازاخستان. وفي المنتدى العالمي للتعليم، المعقود في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وجِّه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي بأن يعزز السبل والوسائل التي تكفل جعل الحكومات تحترم التزاماتها بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بحماية جميع الأطفال وحقهم في التعليم، بمن فيهم الذين شرِّدوا من ديارهم في بلدان رابطة الدول المستقلة.

ثالثا - استعراض التقدم المحرز والخطط المقبلة

١٦ - انصب التركيز خلال السنة الختامية لعملية المتابعة الرسمية لمؤتمر رابطة الدول المستقلة على تقييم منجزات هذه العملية، وتحديد المجالات التي لا يزال ضروريا إحراز مزيد من التقدم فيها، وصياغة توصيات بشأن أي متابعة مقبلة، كي ينظر فيها الفريق التوجيهي لمؤتمر رابطة الدول المستقلة.

١٧ - ووفقا للموصى به في الدورة السابقة (حزيران/يونيه ١٩٩٩) للفريق التوجيهي، أنشئ فريق عامل لمعالجة مسألة متابعة أعمال مؤتمر عام ١٩٩٦. وتألفت العضوية في الفريق العامل من بلدان رابطة الدول المستقلة، والمنظمات الدولية الداعمة، والدول والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، بما في ذلك الوكالات الرائدة للمنظمات غير الحكومية و/أو ممثلوها. واضطلعت بمهمة تنظيم وتيسير عملية الفريق العامل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمشاركة نشطة من جانب مجلس أوروبا.

١٨ - وانعقد إجماع الفريق العامل على الرغبة في أن تستمر الأنشطة المقبلة المتصلة بعملية المؤتمر فيما بعد عام ٢٠٠٠، في إطار يكفل معالجة أفضل للمصالح المباشرة للدول المشاركة. وفي الوقت نفسه، توحَّد رأي الفريق العامل بقوة على أن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر في عام ١٩٩٦ ينبغي أن يظل ساريا، خصوصا بوصفه أداة مرجعية لقياس المنجزات وتحديد المسائل التي تستلزم مزيدا من الاهتمام.

١٩ - وأجرى الفريق العامل تقييما لعملية المؤتمر (١٩٩٦-٢٠٠٠)، مستندا في ذلك إلى جملة أمور منها أحدث المعلومات المستكملة المستمدة من حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة والمنظمات غير الحكومية المحلية في استبيانات مصممة خصيصا لهذا الغرض. وشكَّلت النتائج الرئيسية لهذا التقييم أساسا لمشروع التقرير والتوصيات المقدمة إلى الفريق التوجيهي.

٢٠ - وفي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، اجتمع الفريق التوجيهي في دورته الأخيرة (الخامسة) لاستعراض منجزات عملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة في مجال تنفيذ برنامج العمل المعتمد في عام ١٩٩٦، والمجالات التي تستلزم مزيدا من الاهتمام، واتخاذ مقرر، بناء على الإفادة المقدمة من الفريق العامل، بشأن الأنشطة المقبلة. واتخاذ ذلك المقرر مطلوب وفقا للفقرة ١٤٩ من برنامج العمل، التي تنص على ما يلي: ''ومن المنتظر أن تختتم العملية باجتماع عام ٢٠٠٠، وأن يبت الفريق التوجيهي آنذاك في أمر أية متابعة أخرى قد تكون مناسبة''. وشارك في هذا الحدث ما مجموعه ٤١ دولة وثلاثة مراقبين و ١١ منظمة حكومية دولية وأربعة كيانات أخرى و ١٢٦ منظمة غير حكومية.

٢١ - وأقر المشاركون في الفريق التوجيهي بأنه قد تم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في برنامج العمل وأكدوا من جديد التزامهم بعملية مؤتمر رابطة الدول المستقلة. بيد أنه كان هناك توافق في الآراء على أن النتائج التي تحققت حتى الآن، وإن كانت باهرة، فإنها لا تزال هشة بعض الشيء وتتطلب مزيدا من الجهد واليقظة ومن الاهتمام السياسي على أرفع المستويات في بلدان رابطة الدول المستقلة، ومشاركة ودعما دوليين قويين ومستمرين. وأيَّد المشاركون بصفة أساسية جميع النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق العامل بشأن هذه المسائل.

٢٢ - وقرر الفريق التوجيهي أن يكون العنوان الرسمي للعملية المقبلة هو ''متابعة مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ بشأن مشاكل اللاجئين والمشردين ومسائل الهجرة واللجوء''. وستستمر هذه العملية لمدة خمس سنوات، بدءا من سنة ٢٠٠٠، رهنا بما قد يجريه المشاركون من تعديلات بناء على التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والأنشطة المتصلة ببرنامج العمل.

٢٣ - وستركز أنشطة المتابعة المقبلة، التي حددتها التوصيات، على المسائل المواضيعية العامة الأربع التالية:

(أ) كفالة مواصلة التركيز على الفئات موضع الاهتمام بما فيها، وفقا للمنصوص عليه في برنامج العمل، فئات اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين غير القانونيين والأشخاص الموجودين في حالات شبيهة بحالة اللاجئين والعائدين والأشخاص الذي أرغموا على تغيير أماكن إقامتهم والشعوب التي رُحلت في السابق والمهاجرين البيئيين؛

(ب) إدارة الهجرة، بما في ذلك مكافحة الهجرة والاتجار غير القانونيين/غير المشروعين، وبخاصة الاتجار بالنساء، وتحسين إدارة الحدود مع المراعاة الواجبة لمسائل اللجوء وحقوق الإنسان الخاصة بالأفراد المعنيين؛

(ج) الحفاظ على المنجزات التي حققها قطاع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وعلى الأنشطة المضطلع بها في إطارهما، والعمل على زيادة المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية؛

(د) تنفيذ التشريعات وتفادي ثغرات التنفيذ.

٢٤ - وستركز العملية المقبلة أيضا على المسائل الهيكلية الأربع التالية:

(أ) ينبغي إنشاء أفرقة عاملة مؤلفة من خبراء حول كل مسألة من المسائل المواضيعية، على أن تشرف على كل منها وكالة رائدة (منظمة دولية ذات صلة ومهتمة بالأمر)، وينبغي أن تعقد اجتماعات استعراضية رفيعة المستوى بناء على التقدم المحرز؛

(ب) ينبغي أن يتسم الاشتراك في أفرقة الخبراء العاملة بالمرونة وأن يشمل مشاركة الدول المهتمة بالأمر ما دامت مصالحها وأولوياتها ستتعرض للمعالجة؛

(ج) ينبغي وضع استراتيجيات للدعم (المالي والسياسي) من جانب الدول والأطراف المانحة والمهتمة بالأمر؛

(د) ينبغي أن يساعد جميع المشاركين في تعزيز الالتزام والتعاون فيما بين المنظمات الدولية المشاركة وتشجيع المنظمات الدولية الأخرى على المشاركة.

٢٥ - وأتيحت للمشاركين ورقة غرفة اجتماع مشتركة أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، تعرض مجملا للرؤية الأولية لهذا النهج المواضيعي وآلية الوكالة الرائدة التي يتضمنها.

٢٦ - وقدم رئيس الفريق التوجيهي وصفا للنتائج الجوهرية لعملية المؤتمر، آخذا في الحسبان المناقشات التي جرت في

الاجتماع الختامي للفريق التوجيهي، وأبدى بعض الملاحظات الهامة بشأن مستقبل هذه العملية.

٢٧ - وقد أحرزت عملية المؤتمر تقدما ملموسا بشأن عدد من المسائل المحددة في برنامج العمل وحققت أهدافها الأساسية، وهي: توفير محفل دولي موثوق لمناقشة مشاكل تشريد السكان؛ واستعراض التحركات السكانية الحادثة في المنطقة؛ وإيضاح الفئات موضع الاهتمام؛ وصياغة استراتيجية متكاملة، فضلا عن إدارة تحركات الهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، أعطت عملية المؤتمر دفعة لأنشطة تطوير قطاع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وأدت إلى قيام شراكات بالغة الأهمية.

٢٨ - بيد أن هناك أشياء كثيرة لم تنجز بعد، مثل: معالجة الثغرات المؤسسية، بما في ذلك تنفيذ التشريعات ووفاء الدول المعنية بالتزاماتها الدولية؛ وكفالة المساعدة والحماية الفعليتين للفئات موضع الاهتمام في المنطقة وإيجاد حلول دائمة لمشاكلها؛ وتكثيف جهود حل الصراعات؛ وكفالة الدعم المالي الكافي من المجتمع الدولي؛ وتعزيز الشراكات بين المنظمات والمؤسسات الدولية؛ وتحقيق الاستدامة لقطاع المنظمات غير الحكومية.

٢٩ - وقد بدأ الآن فصل جديد سيشهد متابعة لأعمال مؤتمر جنيف لعام ١٩٩٦ على نحو أكثر كثافة وأكثر تركيزا. ومن الأمور المشجعة للغاية ملاحظة الإجماع بين كل المشاركين من البلدان والمنظمات والمنظمات غير الحكومية على الرغبة في مواصلة عملية المؤتمر بهدف الإسهام في إيجاد حلول موثوقة ودائمة للتحديات القائمة.

٣٠ - وهناك اتفاق واضح على أن تظل المبادئ المنصوص عليها في برنامج العمل دليلا تسترشد به جميع الأطراف المشاركة في معالجتها للمسائل المواضيعية معالجة متضافرة وعملية. وقد حظى النهج المواضيعي بالقبول والتأييد من جانب جميع المشاركين.

٣١ - وباعتماد التوصيات، ترتقي عملية المؤتمر إلى مستوى أكثر تقدما للتعاون في التماس حلول فعلية للمشاكل القائمة في المجالات الرئيسية الأربعة، كما هي محددة في الوثيقة المعتمدة. وتوفر التوصيات إطارا فيه ما يكفي من المرونة لاستيعاب ما قد يلزم مستقبلا من تعديلات وتغييرات.

٣٢ - وستكون الخطوة العملية الأولى التي ستتخذ في الفترة التالية لانتهاء عمل الفريق التوجيهي هي مواصلة التشاور فيما بين الوكالات الرائدة لصياغة خطط العمل للأفرقة العاملة المواضيعية. وأفيد بأن من المتوقع أن تجتمع الوكالات المعنية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لمناقشة الترتيبات ذات الصلة. وسيلي ذلك الإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها هذا الاجتماع بشأن الخطوات العملية التالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة المواضيعية.

٣٣ - ولكي تستمر هذه العملية في السير قدما بنجاح، سيلزم توفير الدعم السياسي على مستوى رفيع وتقديم الدعم المالي الكافي، وتعزيز التنسيق والشراكات، إلى جانب التفاني والتحلي بالمثابرة.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، الرقم ٢٥٤٥.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، الرقم ٨٧٩١.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ٣٦٠، الرقم ٥١٥٨.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ٩٨٩، الرقم ١٤٤٥٨.

(٥) الوثيقة E/2000/23 (Part1)-E/CN.4/2000/167 (Part1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٠/٥٨. ومن المقرر أن تدرج هذه الوثيقة فيما بعد في الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٣ (E/2000/23).